قالت العرب

إنسان ف بحر الزمن / عاشق كما الدراويش / أبوس إيدين الوطن / ولغيره
ماباغنيش / لو أملى بين النجوم / اليأس ما يطولنيش / أصبر لحد الزمن /
مايقوللى: يا إنسان / عايز تعيش الحياة / تعالى مصر .. وعيش
جمال بخيت (٢٩ يناير ١٩٥٤ - ...)

المشهد

العدد 356 – السنة الرابعة عشرة - الأربعاء 15 يوليو 2026 م - 1 صفر 1448 هـ

تساءلنا لماذا تعود الفتنة الطائفية دائما إلى القرى نفسها؟

"التحريض الديجيتال" يحول أتفه الأسباب إلى معركة كرامة دينية

المنيا ليست المشكلة.. بل نموذج يكشف أمراض المجتمع المصرى المزمنة

لم تكن أحداث قرية التل القبلية بمحافظة المنيا .. التى اندلعت على خلفية رفض إقامة الشعائر الدينية داخل كنيسة القرية.. سوى حلقة جديدة فى سلسلة طويلة من الوقائع التى تعود كلما ظن الجميع أنها أصبحت من الماضي.. فبعد ساعات من الاشتباكات وتدخل قوات الأمن والقبض على عدد من المتهمين.. عاد الهدوء إلى القرية... لكن السؤال الذى ظل معلقا لم يعد يتعلق بما حدث، بل لماذا يتكرر؟

فمن سيدة الكرم إلى الفواخر إلى عزبة الطوبجى وصولا إلى قرية التل تتغير أسماء القرى.. وتتبدل تفاصيل الوقائع لكن يبقى المشهد واحدا، احتقان يتصاعد واعتداءات تقع وتدخل أمنى يعيد الهدوء.. بينما يظل الجدل قائما حول الأسباب الحقيقية التى تجعل بعض المناطق أكثر قابلية للاشتعال من غيرها...

ورغم أن الدولة تؤكد فى كل مناسبة أن المواطنة ركيزة أساسية، وأن القانون هو الفيصل بين جميع المواطنين دون تمييز فإن تكرار مثل هذه الوقائع يفرض أسئلة لا يمكن تجاوزها.. لماذا تتكرر الأحداث الطائفية فى قرى بعينها دون غيرها؟ وهل ترتبط بجغرافيا معينة أم بارتفاع معدلات الفقر والأمية أم بطبيعة المجتمعات المغلقة؟ وهل تلعب الشائعات وخطاب الكراهية دورا فى تأجيجها؟ ولماذا تنتهى بعض هذه الأزمات بجلسات عرفية بينما يبقى الحديث عن تطبيق القانون حاضرا فى كل مرة؟

هذا التحقيق لا يبحث عن الشرارة التى تشعل الأزمة بقدر ما يحاول الوصول إلى جذورها.. فهل المنيا استثناء أم أنها مجرد مرآة تعكس أزمة أعمق داخل المجتمع المصري؟ وهل تكفى الإجراءات الأمنية وحدها لإخماد النار أم أن مواجهة الظاهرة تبدأ بالاعتراف بأسبابها ثم البحث عن حلول تمنع تكرارها؟

أهالى قرى المنيا..

فى محاولة للإنصات إلى صوت الأرض.. تواصلنا مع عدد من أهالى قرى المنيا التى شهدت توترات مؤخرا.. يتحدث "م. ج" (٤٢ عاما.. مدرس من أبناء المحافظة طلب عدم ذكر اسمه) قائلا: المشكلة ليست فى الدين نحن نعيش كجيران منذ عقود، لكن الأزمة تبدأ عندما ينجح عاطلون أو شباب صغير فى السن مدفوعين بشائعات على منصات التواصل الاجتماعى فى شحن الأجواء وتحويل خلاف فردى بسيط حول بناء أو قطعة أرض إلى معركة دينية فى دقائق..

وهنا يظهر الوجه الأكثر خطورة للأزمة، وهو "التحريض الديجيتال" او الفتنة التى تصنعها خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي.. فالامر لم يعد يحتاج إلى خطيب مفوه يشعل الحماس فى المسجد او الكنيسة بل يكفى "بوست" مشوه على جروب محلى من الجروبات التى تجمع أبناء القرية تحت شعار الخدمات.. أو مقطع فيديو مجتزأ على تيك توك ليتحول خلاف عادى على حد أرض أو لهو أطفال فى الشارع إلى معركة كرامة دينية.. هذا الشحن الافتراضى يجد أرضا خصبه لدى مئات الشباب العاطلين فى قرى المنيا.. الذين يعانون من فراغ قاتل ويأس اقتصادي، فيتحول النزول إلى الشارع والاعتداء على ممتلكات الطرف الآخر إلى نوع من "الأدرينالين" وإثبات الذات المشوه، تحت غطاء حماية العقيدة قبل أن تتدخل الأجهزة الأمنية لإطفاء الحريق الرقمى الذى تحول إلى دم على الأرض..

وتلتقط أطراف الحديث سيدة مسيحية من إحدى القرى المجاورة قائلة: الهدوء الأمنى الحالى مطلوب.. لكننا نعيش دائما فى ترقب لأننا نعلم أن الصلح العرفى ينهى المشكلة ظاهريا فقط.. بينما تظل النفوس مشحونة خلف الأبواب المغلقة فى انتظار شرارة جديدة..

وفى قرية مجاورة شهدت أحداثا طائفية فى العام الماضي.. يتحدث "ح. م" (صاحب محل بقالة طلب عدم ذكر اسمه) عن كواليس ما بعد الصلح العرفى قائلا: "الناس فاكرة إننا رجعنا زى الأول بس الحقيقة إن الجدران اللى بينا بقت أعلى، أنا زبائنى المسيحيين قلوا للنصف ومش عشان هما بيكرهوني.. بس عشان فيه إحساس عام بالحرج والخوف.. لما بنقابل بعض فى الشارع بنسلم بابتسامات باهتة وكل واحد عينه فى الأرض.. الجلسة العرفية اللى قالوا إنها نجحت خلت الجانى يحس إنه هرب من العقاب والضحية يحس بالقهر والاتنين عايشين فى ترقب عارفين إن أى خناقة تافهة بين عيلين فى المستقبل ممكن تولع الدنيا تانى وكأننا ما عملناش حاجة"..

التحريض الخارجى شماعة

وفى هذا السياق.. يفكك الدكتور سعيد صادق الأزمة مشيرا إلى ما يصفه بـ "الاضطهاد المزدوج" الذى تتعرض له الأقليات (الأقليات والمرأة).. يرى د. سعيد صادق أن المنطقة العربية تعانى من مشكلتين مزمنتين هما "وضع الأقليات الدينية" و"المرأة".. وإذا جمع الفرد بين الصفتين (كأن تكون المرأة مسيحية او بهائية او شيعية أو يهودية) فإنها تتعرض لما يسميه بـ "Double Oppression" (اضطهاد مزدوج) لكونها امراة ومن أقلية دينية، وهو نتاج تراكم ثقافى وتراجع ثقافة وسلوك الدولة والبيروقراطية المدنية الحديثة التى تتعامل مع المواطن على أساس الكفاءة المهنية وليس الخلفية الدينية او المذهبية أو النوع. وهذا بدأ بقوة منذ السبعينيات مع سياسات السادات..

المحافظة تعيش انقسامات حادة بسبب نسب ديموغرافية متقاربة (خلطة سكانية متساوية تقريبا بين المسلمين والمسيحيين فى بعض القرى) يغذيها الفقر والجهل والبطالة الشديدة وغياب تطبيق القانون على الجميع دون تمييز . هذا المناخ يخلق "بيئة غوغائية" جاهزة للانفجار وتوجيه عنفها وغلها الاقتصادى وثقافتها تجاه الآخر المختلف بذريعة الدين، ويتجلى هذا العنف فى قضايا صادمة شهيرة لم تحل جذريا مثل واقعة "سيدة الكرم" بالمنيا التى جردت من ملابسها .. مما يرسخ رسالة مبطنة للمتطرفين بأن الاعتداء يمكن أن يمر دون حساب والضغط يكون على الضحية وليس المعتدين.

ويرفض د. صادق بحدة حجة "شماعات المؤامرات الخارجية" مثل الصهيونية أو الماسونية أو أى جهات وهمية عند كل حادثة طائفية فى قرية منسية بالمنيا.. معتبرا إياها أداة للهروب من النظر فى المرآة وعدم الاعتراف بالتقصير الثقافى والسياسى والدينى والأمنى والتربوي...

ويهاجم أستاذ علم الاجتماع السياسى بشدة "منظومة الجلسات العرفية" التى ترعاها الأجهزة الأمنية والمحليون.. موضحا أنها تضغط على الضحية المسيحية للتنازل عن حقوقها ونفيها خارج قريتها لحماية الجاني، ومستشهدا بوقائع مثل "امراة قبطية" ضربها صيدلى لعدم ارتدائها الحجاب فى رمضان وانتهى الأمر بجلسة صلح تقليدية وعبارات مثل "بوس راس أخوك الكبير"... هذا التواطؤ مع التطرف والدعشنة يفرغ مفهوم "الدولة الحديثة" من مضمونه ويخلق حالة فجة من "الإفلات من العقاب" وتكرار السيناريوهات ونفس الحلول التى لم تشف من مرض الدعشنة وتقمص شخصية المطوع التى انتهت فى السعودية. كما أن تكرار تجاهل البلاغات والتقصير فى قضايا الجنايات العامة وحماية المرأة من التحرش والعنف ضدها لحمايتها، مثل قضية الراحلة "نيرة أشرف". فالصعيد جزء من الدولة المصرية يجب أن يطبق فيها القانون على الجميع أولا، والأعراف ثانيا وليس أولا.

و يشير د. سعيد صادق إلى أن قانون "ازدراء الأديان" فى مصر يطبق باتجاه واحد فقط.. لحماية العقيدة الإسلامية السنية بينما يفلت من يهاجمون ويشتمون العقائد الأخرى كالمسيحية والبهائية والشيعية فى الإعلام دون ملاحقة حقيقية.. مستشهدا بما جرى تاريخيا مع البهائيين وحرق بيوتهم بالصعيد عقب شحن إعلامى وضد قضايا الشيعة أيضا...

وينتقد النظام التعليمى والمؤسسى الذي يرسخ الطائفية منذ الصغر، متسائلاً بسخرية.. ليه فى حصة الدين بيعزلوا الطالب المسيحى عن المسلم؟ وليه ما بنشوفش لاعبين مسيحيين فى المنتخب والبطولات الرياضية بشكل يمثل حجمهم الحقيقي؟..

لسنا دولة مدنية

و يختتم د. سعيد صادق بالقول إن مصر ليست دولة مدنية حقيقية بل دولة ترفع شعار المدنية وتطبق الشريعة "حسب المصلحة.. وإلا لكانت الكفاءة هى المعيار الأوحد دون النظر للدين أو الجنس متسائلا باستنكار.. هل يمكن أن تتولى امرأة رئاسة مصر؟ سيضحكون.. طب هل يمكن لامرأة قبطية ذلك؟ سيضحكون أكثر ويستبعدون الأمر تماما بسبب غياب الإيمان بثقافة ومعايير الدولة الحديثة التى تساوى بين الجميع كما فى الدول المتقدمة مثل اميركا التى تولى فيها كاثوليكى الرئاسة كنيدى وبايدن رغم أغلبية البروتستانت لأن الأساس الكفاءة وليس الخلفية الدينية والمذهبية.

●●●

فى قراءة دينية وسلوكية موازية تعيد الاعتبار لسماحة الفكر الأزهرى الوسطي.. يطرح الشيخ الدكتور إبراهيم رضا، أحد علماء الأزهر الشريف رؤية تفكيكية هادئة ومستنيرة حول تكرار الأحداث الطائفية، مؤكدا أن العنف ليس هو الأصل فى مصر بل هو سلبيات وممارسات ثقافية منغلقة قيد الحصار.. ويرى جذور المشكلة وحلولها فى المحاور التالية..

● يرى د. إبراهيم رضا أن خصوصية الأحداث فى محافظة المنيا لا تعنى أنها بيئة غير صالحة للتعايش بل ترجع إلى أثر "الهجرة إلى الدول النفطية (الخليج)" فى العقود الماضية... ويوضح أن هذه الهجرة أكسبت البعض عادات وتقاليد غريبة عن طبيعة التدين المصرى وجعلتهم يعتمدون على مصادر متشددة للخطاب الدينى بديلة عن الأزهر الشريف.. مما أنتج خطابا مشحونا بـ "جلد الذات" وكراهية المختلف وهو فكر غريب تراجع أمامه المجتمع واسترد وعيه الجمعى بعد ٣٠ يونيو...

و يشير عالم الأزهر الشريف إلى أن الخطاب الدينى هو الأكثر هيمنة وتأثيرا فى مصر، لكن أزمته الحالية تكمن فى تركيزه على "العبادات الشعائرية الظاهرية فقط" (كالصلاة والزكاة وعشور الكنيسة) مع إهمال العمق السلوكى والمعاملات اليومية... وينتقد د. رضا الأفكار الموروثة الخاطئة التى يلقنها بعض الآباء لأبنائهم فى البيوت (مسلمين ومسيحيين) مثل فكرة "إقصاء الآخر من الجنة أو الملكوت".. مؤكدا على ضرورة تربية الأطفال مثل محمد وجورج فى المدرسة .. على المحبة والتعايش مستشهدا بالآيات القرآنية التى تأمر ببر أهل الكتاب والقسط إليهم وعدم ازدرائهم مثل قوله تعالى: ﴿لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِى الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾، وقوله: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾...

الجلسات العرفية مرفوضة

و يعلن د. إبراهيم رضا رفضه الواضح لآلية "الجلسات العرفية" فى شكلها الحالى معتبرا أن وجودها دليل على عدم الرغبة فى تطبيق القانون ويؤكد بوضوح: "أنا ضد ده، دولة القانون يجب أن تهيمن ويجب أن يكون الجميع أمام القانون سواء"... كما ينتقد بشدة لجوء بعض القرى لـ "التهجير القسري" أو نفى أى عائلة من قريتها بعد حدوث أزمة واصفا إياه بالسلوك الاستبدادى الذى لا تملكه حتى الدولة نفسها.. مطالبا بمقاومة هذه المظاهر عبر مسارين.. حسم أمنى وقانونى فورى يقابله خطاب دينى رشيد يعلم الناس التصالح مع النفس والجيران..

و يرى د. رضا أن الفقر والجهل وادعاء امتلاك الحق المطلق هى وقود الفتن، وأن الحل يتطلب تنمية اقتصادية تجعل للناس هدفا وأملا فى الحياة... ويقترح تطبيق نظام محاسبة لا يقتصر على المسؤول الأمني.. بل يمتد لـ "صناع العقول" والمسؤولين الثقافيين والدينيين فى كل بؤرة أو قرية عبر إلزامهم بتقديم خطط عمل واضحة لتعديل سلوك الناس وتربية النشء الجديد على التعددية.. مستلهما نموذج الإعداد والتأهيل الذى وضعه الرسول ﷺ لبعثة معاذ بن جبل إلى اليمن لإرساء قيم العدل والأمان، ومذكرا بقول النبى الشريف: من آذى معاهدا فقد آذاني..

● **رواية رسمية**

فى المقابل تظهر الرواية الرسمية والتحركات الحكومية كمسار تراه الدولة أداة لتفكيك الأزمة، إذ تشير البيانات المحلية إلى محاولات لتجاوز المقاربة الأمنية الفورية نحو مسارات تنموية واجتماعية... وضمن هذا السياق تدرج المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" قرى المنيا كأولويات لتطوير البنية التحتية.. تحت فرضية أن معالجة الفقر والأمية تسهم فى تجفيف منابع الأفكار المتطرفة.. وعلى الصعيد المؤسسى يتم توظيف آليات مثل "بيت العائلة المصري" (الذى يجمع الأزهر والكنائس المصريه) لتسيير قوافل توعية مشتركة فى القرى الساخنة لمحاصرة ثقافة الاحتقان.. إلى جانب وجود "اللجنة العليا لمواجهة الأحداث الطائفية" لتقديم تقارير تقدير الموقف... ومع ذلك يظل الرهان الحقيقى للاختبار هو مدى قدرة هذه الأدوات والخطط الرسمية على التحول من مجرد مسكنات إجرائيه وتنموية إلى استراتيجية مستدامة تفرض سيادة القانون على الأرض دون تمييز..

□اتمة

ويبقى السؤال معلقا ... كم قرية أخرى يجب أن تدفع الثمن قبل أن يتحول التعامل مع الفتنة الطائفية من إطفاء حرائق إلى منع اندلاعها؟ فالأحداث لا تبدأ بحجر يلقى .. ولا بمنزل تكسر نوافذه ولا بكنيسة تحاصر وإنما تبدأ حين يغيب القانون.. وتتراجع المواطنة ويترك الجهل وخطاب الكراهية يصنعان واقعا أكثر قسوة من أى خلاف عابر...

المنيا ليست متهمة لكنها منذ سنوات تتصدر المشهد كلما انفجر هذا الملف حتى بات اسمها يقترن فى الذاكرة العامة بأزمات كان يمكن تجنب كثير منها لو ووجهت جذورها لا نتائجها.. والسؤال الذى يفرض نفسه اليوم.. هل تظل المحافظة مسرحا يتكرر عليه السيناريو نفسه أم تتحول إلى نقطة البداية فى معالجة حقيقية تعيد الاعتبار لدولة القانون وثقافة المواطنة؟

الخبراء اختلفوا فى تفسير الأسباب.. فمنهم من ردها إلى غياب المواطنة والإفلات من العقاب ومنهم من رأى أن الفكر المتشدد والتدين الشكلى والثقافات المنغلقة هى الوقود الحقيقى للاحتقان... لكنهم التقوا جميعا عند حقيقة واحدة.. لا يمكن لمجتمع أن يحمى وحدته الوطنية إذا ظل القانون يتراجع أمام الأعراف وإذا بقى قبول الآخر مجرد شعار لا يتحول إلى سلوك يومى فى البيت والمدرسة ودور العبادة والشارع...

فالفتنة لا تنتهى بفض اشتباك ولا بجلسة صلح ولا بعودة الهدوء لساعات أو أيام.. إنها تنتهى فقط عندما يشعر كل مواطن أيا كان دينه أن القانون يحميه بالقدر نفسه وأن المواطنة ليست شعارا يرفع فى الأزمات بل عقدا دائما بين الدولة وجميع أبنائها...

تحقيق: مادونا شوقي

من مشاهد الاشتباكات الطائفية المتكررة

خرائط الاحتقان.. هل تصنعها الجغرافيا والفقر والجهل؟ أم يغذيها خطاب الكراهية والإفلات من العقاب.. وتبقيها الجلسات العرفية دائرة لا تنتهي؟

الشيخ إبراهيم رضا:

أنا ضد الجلسات العرفية.. والثقافة الوافدة مع التدين الشكلى وخطاب الكراهية.. مثلث يغذى الاحتقان الطائفي.. ودولة القانون هى طريق النجاة

د. سعيد صادق:

مصر ليست دولة مدنية .. و"غياب المواطنة.. والإفلات من العقاب.. والجلسات العرفية" مثلث يعيد إنتاج الفتنة الطائفية ..

مجرد شائعة عن علاقة عاطفية كفيلة بتفجير فتنة بين عنصري الأمة